ورشة العمل : برعاية مجموعة النزاهة والشفافية الدولية في اليمن بالشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حول المشروع المقدم من منتدى البناء والتشييد.

ورقة عمل بعنوان:

(المقاومة الإيجابية للمجتمع)

ثقافة وسلوك وخارطة طريق من أجل رفع درجات اليمن في ميزان النزاهة والشفافية الدولية

مشروع (الإنذار المبكر لمكافحة الفساد في المشتريات) البرنامج الأول (الإنذار المبكر- لمنع التلاعب بالمقاييس ومكاييل ومواصفات البيع لمواد البناء)

اليمن – صنعاء – يونيو 2014م

المهندس / محمد قاسم العريقي

مـقــدمـه

إن التطلع إلى المستقبل يتوقف على تقديم الكثير من المعطيات الهامة والخطوات المتسارعة التي تسهم في عملية البناء والتنمية المستدامة في مختلف المجالات وذلك انطلاقا من تحسين مستوى الأداء والجودة والرقابة في العمل والمساهمة في تحقيق مبدأ الشراكة الفاعلة مع كافة منظمات المجتمع من منطلق المسؤولية المهنية والوطنية.

ولكوننا في اليمن دائما ما نتميز بالقوانين المصاغة ونفتقر لوسائل التغيير الفعلي على أرض الواقع.. لهذا فنحن بحاجة ماسة الى تفعيل منظومة الإصلاحات على المستوى الإداري والمالي كواحد من المطالب التي يتطلع الي تحقيقها المجتمع المحلي والدولي في ظل وجود التشريعات والقوانين المختلفة والتي تحتاج إلى العديد من العوامل المساعدة لتفعيلها من خلال الاهتمام بمستوى الثقافة والتوعية وحق الحصول على المعلومة والتعريف الكامل بطبيعة ومراحل التعاملات الإدارية وغيرها على مستوى الفرد والمجتمع كثقافة وسلوك تمكن الجميع من التغلب على منافذ وأبواب الفساد.

والعمل بقدر كبير من النزاهة والشفافية والعدالة وغير ذلك من العوامل والادوات التي نستطيع من خلالها التركيز على المشاريع الإستراتيجية التي تحقق الارتقاء المطلوب بالبنى التحتية وتوفير العوامل المعززة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإفساح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة في قيادة عملية التنمية، بإعتبار ذلك عاملا اساسياً لإحداث النهضة الاقتصادية والتنموية المنشودة والذي تقوم على أهمية المبادرة الجماعية في مكافحة منافذ وأبواب الفساد من خلال ما توليه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كهيئة وطنية مستقله في اليمن وما تمتلكه من صلاحيات قانونية واسعة من اهتمام كبير في تعقب قضايا الفساد بمختلف انواعها وعلى مستوى كافة مفاصل وأركان الدولة.

لعل ما تمثله ورشة العمل هذه من اهمية بالغة على المستوى المحلي والدولي والتي تأتي بمشاركة منظمات المجتمع المدني وبدعوة كريمة من المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة برئاسة الأستاذ/نبيل عبد الحفيظ وكذلك بالشراكة من خلال التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة بالقطاع الفني المدعوم من رئيس الهيئة القاضية أفراح بادويلان وذلك للتأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في التثقيف والتوعية بخطورة ظاهرة الفساد بإعتبار المنظمات شريك فاعل للهيئة في الرقابة والوقاية من الفساد وعلى وجه الخصوص في مجال البناء والتشييد والاستفادة من قدرات وإمكانيات منظمات المجتمع المدني إيمانا منها بأن مكافحة الفساد لن تتم سوى بتظافر جميع الجهات.

ولذلك فإننا في منتدى البناء والتشييد نعتبرها خطوة نوعية وخارطة طريق من أجل المساهمة في رفع درجة اليمن في ميزان النزاهة والشفافية الدولية، لهذا كان لابد لفريق العمل من الشباب

في المنتدي ومعهم كل المهندسين في النقابة فرع صنعاء من تفعيل هذه الورشة ومنها سيتم إطلاق المرحلة الأولي (إقلاق المفسدين) في كل منافذ التعامل في المناقصات والمزايدات (مشتريات الدلولة) وهنا فإنني اتوجه بالشكر الجزيل إلى المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة على توجيهها الدعوة لي للمشاركة في هذه الورشة من خلال عرض وتقديم تجربتي الشخصية (المهنية والعملية) في كل الابواب المرتبطة بقطاع المناقصات والمزايدات على مدى يزيد عن ربع قرن من الزمن.

وقد كان لي الشرف بان انقل خبرتي من خلال مشاركتي الذي تتلخص في ورقة العمل لا سيما في مجال المشتريات للدولة واعمال البناء والتشييد والمناقصات لما لذلك من أهمية بالغة على المستوى الفني والاقتصادي والاستراتيجي، ولما لذلك من مهام وأسس في التعامل مع قانون المناقصات بين الدولة والقطاع الخاص، وما يترتب على ذلك من أثار كبير في حقيقة التعاملات ناتج تعدد مظاهر ومراحل الفساد في المشتريات الحكومية وغيرها.

لقد كان لي شرف العمل في اللجنة العليا للمناقصات منذو استقلالها، بقانون خاص بها يحرم التدخل به حيث تمكنت ومن خلالها الإطلاع على قلب المشاكل المسببة للفساد، والذي صعبت عملية التسريع في تنفيذ المشاريع أو استخدام واستغلال المنح والقروض، وبحكم تجربتي المهنية في مجال التطوير وتعاملاتي مع مختلف القطاعات العاملة في المقاولات والتوريدات والاستشارات وغيرها، على مدى ربع قرن من الزمن، وتطلعي إلى ما يحتاجه الواقع العملي من أبجديات هامة على طريق التغيير والبناء والتنمية.

وخلال أداء واجبي في اللجنة فقد ساهمت بمجموعة من الأفكار والرؤى ضمن تقارير اللجنة العليا للمناقصات (الدورية والختامية السنوية) وكان للجنة في ذلك الوقت منظور للتخفيف من التأثيرات السلبية في التمويلات وقد تناقض هذا المنظور مع ما باشرت به اللجنة الوزارية المكلفة بتقديم الأفكار العاجلة والهادفة لسرعة وكيفية استخدام نحو ثمانية مليار وهو ما يفترض ان تقدمه الدول المانحة.

وهذا ما جعل البنك الدولي يعقد العديد من ورشات وندوات العمل والتي صبت نتائجها في ذات المنظور من خلال تحليل مكامن الخلل والمعضلات وكذلك تقديم الرؤى للإستفادة العاجلة من هذه المنح، وهو ما توافق إلى حد كبير مع ما كنا ندعو له في اللجنة العليا للمناقصات وبدعم من الهيئة العليا للرقابة على المناقصات بحكم قرب كلينا من مشاكل المناقصات ابتداء من اعتماد الوثائق وحتى إقرار المشاريع.

الا اننا لم نتمكن من مكاننا بالعمل على اقفال أي منفذ من منافذ الفساد(المالي – الزمني – العملي) في المشاريع والتوريد والخدمات بإعتبار أن ذلك وبمراحله السبع الذي سنشرحها في ورقة العمل والتي تبدأ بعيدا عنا وعن مهامنا الذي خولنا بها القانون رقم 2007/23م وهذا ما

قمنا بتداوله في المنتدى الجامع لكل ابناء المهنة والعاملين في المشاريع الهندسية منذ وجودي كعضو في اللجنة العليا للمناقصات وحتما هو ما سنتناوله في هذه الورقة إلى جانب ما سيتم تناوله من محاور وأهداف هامة في مضمون ورقة العمل التي حاولت تلخيصها على امل ان تحقق هذه الورشة اهدافها وان نرى مخرجاتها على أرض الواقع كخطوة اولى في مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية ولما من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية في مختلف المجالات.

أهداف ورقة العمل:

- **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في توعية المجتمع بخطورة ظاهرة الفساد من خلال الانذار المبكر عنه وإقلاق الفاسدين.**
- **تفعيل مبدا الشراكة في الرقابة والوقاية من الفساد بين القطاعين الحكومي والخاص وبالذات مع المتعاملين بقانون المناقصات والمزايدات.**
- **تمكين المجتمع من الحصول على المعلومات الكافية خطوة على طريق النزاهة والشفافية والحد من الفساد.**
- **التأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في رفع درجات اليمن في ميزان النزاهة والشفافية الدولية.**
- **جمع البيانات المسببة للفساد الى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال التعريف بمنافذها في كل باب من ابواب التعاملات السبع مع المناقصات والمزايدات.**
- **العمل على معالجة أسباب ومشاكل ووسائل وطرق الفساد من خلال قياس الانحرافات على المستوى الإداري والمؤسسي والقانوني وإقلاق الفاسدين من خلال إطلاق حملة مدعومة بالتعريف بالمبادرين لإقلاق الفاسدين بدء المناقصات والمزايدات والذي يمثل الفساد ما نسبته 65% من أصل تعاملاتها المختلفة.**

المحاور الرئيسية للورقة:

- مهام وأسس التعامل في قانون المناقصات بين الدولة والقطاع الخاص كشريكين يجب ان يكونا متعادلين.
- التعريف بمنافذ الفساد في المشتريات الحكومية ...مبسطة في سبعة ابواب.
- عرض لتجربة خمس سنوات في مجال (المناقصات والمزايدات).
- مفهوم (المقاومة الإيجابية للمجتمع) كثقافة وسلوك في مكافحة الفساد للوصول الى أكثر الوسائل فعالية في محاصرة منافذه.
- مفهوم البرنامج الاول للإنذار المبكر عن الفساد في المشتريات (الإنذار المبكر للتلاعب الفاسد بالأوزان والإعداد والمواصفات) برنامج متكامل قابل لنقل مخرجاته للدول المشابهة لليمن في هذه المشكلة.

عرض لتجربة خمس سنوات كعضو في اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

لقد جاء القانون بهدف تحويل صلاحيات مجلس الوزراء للمناقصات الأعلى في الدولة إلى لجنة مستقلة تسمى اللجنة العليا للمناقصات وقد حدد القانون طرق إختيار أعضاءها بناء على معايير وشروط تتعلق بالخبرة والمهنة وغير ذلك، ولأنني كنت أحد أعضاء هذه اللجنة المستقلة من لحظتها الأولى فقد انصبت مهامنا كأعضاء لمراجعة وإقرار التوصيات المرفوعة، لما هو أعلى من سقوفها المقرة في القانون الجديد، بالإضافة لإقرار وثائق المناقصات قبل الاعلان عنها، وكذلك لإقرار الأعمال الاضافية الذي تزيد عن صلاحيات الجهات وقد اضاف القانون لهذه المهام مهام التدريب للجان الادنى وكذا المتعاملين مع القانون.

كما وأن القانون قد جمع بين إنشاء اللجنة العليا للمناقصات وعلى إنشاء (هيئة عليا للرقابة على المناقصات والمزايدات) وذلك لضمان تحقيق أهداف القانون في النزاهة والشفافية والعدالة، وكان يمكن لهذه الخطوات من تمكين الدولة للحصول على مشاريع وتوريدات وخدمات أكثر جودة وكفاءة وأقل تكاليف وأفضل جدوى، وفق معايير شفافة وعادله تقوم على مبدأ المنافسة بين المقاولين والموردين أو اصحاب الخدمات من القطاع الخاص، باعتبارهم الشريك الثاني في القانون خاصة وان القانون قد نظم العلاقة بينهم كبائع ومشترى.

وفي نفس الوقت كان ولابد من ان تقل منافذ الفساد في هذه الممارسة الى حدها الادنى. خاصة وان القانون في باب السلوك في الممارسة قد حدد الضوابط وعرف المخالفات ولكنة للأسف لم يحدد أسس العقاب في الكثير من الحالات وترك ذلك مشوشا مما ساهم في استمرار الفساد وفي كل ابوابه السبعة كما سياتي شرحها ليسهل التعرف على كل باب ومنفذ تمكن الفاسدين من الدخول لها في المناقصات.

ان قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م قد جاء ليجمع بين مهام واختصاصات اللجنة العليا للمناقصات ومعهم بقية اللجان حسب الأسقف المحددة لها قانونا وبين الهيئة العليا للرقابة على المناقصات(حديثة النشأة) ثم كانت تسميته بقانون المناقصات والمزايدات، أي بين ما يستوجب على الدولة شراؤه (ويمثل ذلك مصروفات من برنامجها الإستثماري) وأيضا ما يستوجب توريده الى خزينة الدولة من خلال (المزايدات) أو ناتج إعادة التأهيل والتعميم ليدخل مره اخرى في دفاتر الجهات كأصول معاد تقيمها لدخول العمل بدلا من شراء بدائل ورمي هذه في الاماكن او المخازن المتهالكة والمهملة.

ولأن الامر لم يعمم بهذه الثقافة فقد بدأت مظاهر الفساد تتعدد وتتوسع بدلا من تقليصها ويكفي القول بأننا وعلى مدى السنوات الخمس الذي عملت بها كعضو في اللجنة العليا حيث قمت مع زملائي بإقرار الالاف المناقصات(مصروفات) ولم يتم إقرار سوى مزايدتي كجانب إداري، ولإن الأمر كذلك فقد ظلت ابواب الفساد كما هي (على الاقل في المزايدات) وربما كان هذا احد المسببات لتظل اليمن في

مقياس النزاهة والشفافية الدولية كما هي بل وقلت نسبته لتصل الى المركز(11 عالميا) من أصل (170) دوله.

ومع علمي وقناعتي بان بعض القوانين يمكن ان تكون قاصرة عند الإصدار ويتم جمع المخرجات عند الممارسة في اتجاه التعديل ولكن لابد من التنويه بان المشكلة لم تكن هنا (كما هو حال الدراسات والقوانين).

فقد قمنا بذلك فيما يخص قانوننا حيث سيتوجب على ان احدد بعض الابواب الرئيسية في هذه التعديلات على الأقل فيما يخص تلك الابواب المتعلقة بالتقليل من منافذ الفساد أو المحققة عوائد إيجابية لخزينة الدولة ثم للمتعاملين مع القانون من مؤسسات إستثمارية تابعة للدولة ونذكر منها:

- ❖ اعادة الجدولة الزمنية للمراحل الذي تمر بها أي مناقصة (من مرحلة الحاجة لها وحتى تسليم المشروع). بحيث تقوم لجان المناقصات بالإبلاغ عنها (زمنيا وكلفة) للهيئة العليا للرقابة على المناقصات اولا بأول وصولا الى تحديد العقوبات على التأخير غير المبرر ليتم العمل به وفورا.
- ❖ منح الاسباب الاستثمارية صلاحيات متكاملة للتعامل مع مناقصاتها وبأسس زمنية مختلفة لما يتم التعامل به مع المشاريع والتوريدات الخدمية بحيث يتم اعتماد مبدأ رقابي عاجل ولحظي للخطوات وبما لا يعطل القرارات والممكن ان تكون كلفتها عالية جدا على خزينة الدولة.
- ❖ إعلام الجهات المستفيدة من المناقصات وفي كل المستويات من الاشهار المباشر واللحظي لخطط مشترياتها السنوية أولا بأول وايضا التكاليف التقديرية لكل مشروع أو توريد أو خدمة مثلما كان حاصلا في السبعينات والثمانينيات في وزارة التخطيط.
- ❖ منع الجهات ان تكون هي المصممة والمشرفة على المشروع بالإضافة لإخضاع مشروعها الكبير لمبادئ الهندسة القيمية بحيث تكتفي الجهة بقيام جهازها الفني على الرقابة على التنفيذ (كمقاول واستشاري وشراء خدمه عند التوريدات وغيره.
- ❖ قيام لجان المناقصات بفحص الرسومات والوثائق الاخرى لمحاصرة الاعمال الاضافية بحدها الادنى واجبار المنفذين من تقديم البرامج التنفيذية مسبقا ومثلها الرسومات التنفيذية لمعرفة أي اعمال اضافية محتمله وقبل مباشرة التنفيذ والرسومات النهائية للمشاريع المنفذة حتى يتم مقارنتها بالرسومات التعاقدية وايضا عملية الصيانة اثناء التشغيل.
- ❖ الاهتمام بتفعيل الجانب المرتبط بالشفافية والنزاهة والعمل على التعامل مع انظمة العقود الدولية لمنع المقاولين والموردين من البحث عن ابواب الفساد وتعويضهم عن تأخر صرف مستخلصاتهم او التهرب من انظمة الرقابة والفحص عما تعاقدوا علية من مشاريع أو توريدات.
- ❖ تحديد القانون او لوائحه ووثائقه وسائل أكثر وضوح للعقوبات الناتجة عن المخالفات وكما هو في الممارسات الدولية بدلا من تركها مفتوحة (يحاسب عليها).

فإنه ومن واقع تجربتي في هذا المضمار على مدى ربع قرن من الزمن وخبرتي المهنية كمهندس واستشاري ومن ثم مقاول من الدرجة الاولى ومصنع مكملات البناء وأخيرا كعضو في أول لجنة مستقلة للمناقصات والمزايدات.

وفي سبيل إنجاح هذا المشروع الهام فإن مشاركتي في ورقة العمل هذه تتركز في التعريف الأكثر تبسيطا لمجموعة المراحل المتعامل بها في أي مناقصة وذلك لإتاحة الفرصة لكل المتعاملين التعرف على الخطوات والأبواب التي يمكن للفساد أن ينفذ منها في كل مرحلة من مراحلها السبع وهذا سيمكننا جميعا من العمل كمنذرين عن صور وأشكال الفساد قبل الانتقال من المرحلة وفي لحظة وقوعها.

وهنا سيظل المتعاملين في حالة قلق وحذر دائم نتيجة الشعور المستمر بوجود أدوات رقابية وعيون مفتوحة تراقب في كل مكان حتى وإن تعذرت عملية المحاسبة اللحظية فالمهم ان ما سيتم سيكون كفيلا بإحداث تغيير ذاتي وجماعي وإداري ومؤسسي ولو بحده الادنى خصوصا وان الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد أصبحت شريكة في مشروعك هذا وهو ما يبعث على الاطمئنان بوجود جهة تملك القدرة على المحاسبة والتي تشكل محورا رئيسيا الى جانب دور منظمات المجتمع المدني وبما يسهم في سرعة تصاعد وتنامى درجات اليمن في ميزان ومعايير النزاهة والشفافية الدولية.

مراحل الفساد في المشتريات الحكومية ...(نموذجا)

بالعودة إلى القانون ولوائحه خصوصا في (باب المشتريات) وأهمية الأخذ بعين الاعتبار في تفعيل وجذب المستثمرين الأجانب وفي كل ابواب المشتريات (بما في ذلك الشراكة الإستثمارية العقارية)فإنه للأسف لم يفعل ذلك في القانون السابق نتيجة فصله عن قانون الشراكة بين القطاع الخاص والمسمى (ppp) وأنه بعد تجربة القانون وعلى مدى خمس سنوات تم التنبه لهذا الخلل الذي يتم حاليا تعديله وإقرار التعديلات وهذه بادرة جيده من الحكومة لاسيما إذا كان الهدف من ذلك يتركز على الحد من الفساد في المناقصات والمزايدات التي تشكل نسبته الفساد فيها حوالي 65% من انواع الفساد في التعاملات الاخرى.

لذلك فإنه بإمكان المشروع ومن خلال هذه الورشة وما تجسده من أهمية الوصول إلى إنشاء (هاندبوك) يمكن من خلاله تحديد المراحل المختلفة لإجراءات للمناقصات وبما يمكننا من تحديد المنافذ المختلفة والمحتملة للفساد في كل مرحلة من المراحل السبع والذي سوف يشملها المشروع الذي سينفذه الشباب المهندسين في منتدى البناء والتشييد وتتمثل بالآتي:

أولاً: التلاعب الفاسد بالأوزان والإعداد والأحجام العالمية وبأسماء يمنية بالإضافة الى التلاعب في مواصفات البناء كونها الأساس في عملية إعداد التكاليف التقديرية للمشاريع.

ثانياً: التلاعب الفاسد في مرحلة تحديد الحاجة الى المشاريع والتوريدات والخدمات الذي تحتاجها الدولة وصولا الى مرحلة تحديد الموازنة المرتبطة بتنفيذ المشروع وحساب زمن تنفيذه الفعلي.

ثالثا: التلاعب الفاسد في إنجاز وثائق المشتريات المتكاملة من حيث الشكل والنوع أو الطريقة كخطة لعام واحد وبطريقة سرية (بيع وتسريب معلومات) مثلها مثل بيع التكاليف التقديرية للمشتريات رغم الخلط في قواعد بياناتها.

رابعاً : التلاعب الفاسد في مرحلة إنزال المناقصة من لحظة الإعلان ونظام البيع؟ وحتى مرحلة التعامل الزمني مع التحليل والإقرار ثم التخاطب مع بقية المتنافسين قبل توقيع العقد مع المرشح.

خامساً : التلاعب الفاسد في مرحلة توقيع العقد وأخذ الضمانات وتجهيز البرامج والرسومات التنفيذية او الفحص للتوريد.

سادساً : التلاعب الفاسد في مرحلة التنفيذ بدءا من تسليم الموقع وصولا الى انظمة صرف الاستحقاقات وطرق اقرار الاعمال الاضافية والتعديلية.

سابعاً : التلاعب الفاسد بمرحلة تسليم المشروع أو استلام التوريد وبالذات مقارنة لما جاء في الوثائق ما جاء في الوثائق وخلال ذات الزمن، وصولا إلى تسليم الجهة المشغلة لما يساعدها على التعرف على مشروعها (الرسومات ما بعد التنفيذ- ومواصفات المواد المستخدمة) لكي تتعامل مع مشروعها بأقل كلفة في الصيانة.. ثم لضمان طول عمر المشروع وذات كفاءة عالية للمواد.

لأن الفصل التعريفي لهذه المراحل السبع الذي تكون أي مناقصة ستكون بحاجه الى برنامج للتشغيل مرتبط بأهداف ومخرجات تحدد الجدوى من عملية الانذار المبكر عنه وعلية فغن ذلك سيجعلنا جميعا نتساءل حول طريقة التفعيل الاجرائي والعملي والزمني لكل مرحلة من المراحل، بالإضافة للتعريف بما يمكن الفاسدين من تطويع هذه الاجراءات والتعاملات لصالحهم.

ولا ن مشروعنا ومن خلال الزمن المقدر له (ستة أشهر) سيعمل على تنظيم كل تفاصيل التعامل من واقع الطبيعة وصولا الى (الهاند بوك المستهدف) فغن ذلك وبما سيكشفه من وسائل ممارسات فاسدة سيقلق المتعاملين بالفساد من خلال توجيه الانظار عليهم، وهذا هو هدفنا إذا حصل الالتفاف حول المشروع وصولا إلى فكرة إنشاء (الهاند بوك) ستعمل على توعية المنذرين أولا عن مراحل المشتريات ونوع المراحل المحتملة في الفساد في كل منها والوصول الى تحقيق الأهداف التالية:

1- تمكين صاحب الحق القانوني من إيصال صوته إلى هيئة مكافحة الفساد وفي وقت مبكر من كل مرحلة.
2- تمكين المبادرين من منظمات المجتمع المدني ومن الشباب البحث عن المنافذ في كل مرحلة كونهم منذرين ويحظون بالدعم والمساندة ويتواجدون في مواقع أعمالهم على مستوى كافة الجهات الحكومية والخاصة وأيضا مختلف التجمعات الهندسية وتحت ظلة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تحقيق الاستجابة والتفاعل الجاد مع المنذرين والذي سيظهر من خلاله شكل الفساد ونوعه وأسلوب استخدامه في المرحلة الأولى من المراحل السبع.
-3

وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في البدء بمباشرة البرنامج الاول وتنفيذه على أرض الواقع والذي أطلق عليها منتدى البناء والتشييد برنامج **(الإنذار المبكر في التلاعب بالأوزان والإعداد والمواصفات)** كخطوة اولى على طريق الإنذار المبكر لمكافحة الفساد في كل مراحل المناقصات وتفعيل اهدافه من واقع التعاملات المهنية والتي سيتولاها العديد من المهندسين الشباب والمبادرين

والمتعاونين من خلال دعم ورعاية متوقعة من الجهات المتضررة وذات العلاقة التعاملية وهم ذات العلاقة والتي منها :

م	المستهدفين من القطاع الخاص	الجهات الراعية والداعمة
	منتدى البناء والتشييد نقابة المهندسين اليمنيين. الاتحاد العام للمقاولين اليمنين نادي رجال المال والأعمال. الاتحاد العام للبنوك اليمنية. الاتحاد العام لشركات التأمين. الغرفة التجارية والصناعية جمعية المعمارين اليمنيين. اتحاد المكاتب الهندسية الاستشارية.	مجموعة الشفافية والنزاهة الدولية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

كما إن الرعاية الاعلامية لمنتدى البناء والتشييد – صحيفة المقاولون اليمنيون للتواصل والاستفسار ومزيدا من المعلومات والتعرف على القضايا المثارة من خلال صفحة منتدى البناء والتشييد على موقع الفيس بوك.

إضافة الى العديد من الجهات الرسمية والدولية والجمعيات المهنية والعمالية ذات العلاقة وبذلك سنجد أنه حين الوصول الى المرحلة السابعة للمشروع سيكون الأمر قد حقق خلاصة اهدافه والمتمثلة بالآتي:

أ و لاً : سد نسبة كبيرة من منافذ الفساد من كل مرحلة من مراحل المناقصات وبما يسهم في التقليل من نسبة الفساد المعلنة في المناقصات في اليمن من 65% الى أقل من 50%.

ثـــانـيـا : الوصول الى طريقة أكثر فعالية للإنذار المبكر عن الفساد وبشكل أوسع.

ثـــالـثـاً : الرفع من نسبة النزاهة والشفافية ناتج عرض ما يجب عرضه ومراقبته في المواقع الالكترونية للجان المناقصات مثل (إشهار خطط المشتريات للجهات نفسها لذات العام أو العرض للمخصص التمويلي المحجوز من الموازنة أو زمن التنفيذ) ثم العرض المباشر والسريع لما سيناقش عن الإقرار والإرساء وصولا إلى مخاطبة الجهات الذي لم ترسى عليها المناقصات للاعتراض او الاستفسار بكل نزاهة وشفافية.

وبذلك نستطيع القول بأن ذلك سوف يساهم في الحد من الفساد وستعمل على تراجعه بشكل تدريجي ويمكن أن يتحقق ذلك خلال ما تبقى من هذا العام 2014م مع توقع استمرار ذلك حلال العام 2015م، وهذا سيمكننا من جمع نتائج تجربتنا لعرضها في اللقاء السنوي الذي تقيمه مجموعة النزاهة والشفافية الدولية من كل عام.

(المقاومة الإيجابية للمجتمع) عوامل رفع درجات اليمن في ميزان النزاهة والشفافية الدولية

المقاومة الإيجابية للمجتمع في إطار برنامج الإنذار المبكر لمكافحة الفساد تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الثقافة والتوعية المتواصلة في أوساط الشباب والمجتمع من خلال أهمية التعريف بطبيعة التعاملات الإدارية والمؤسسية والقانونية ومراحلها وخطواتها التي تمكن الجميع من الحصول على المعلومات الكافية وعلى مستوى كبير من النزاهة والشفافية والعدالة والتي تجسد أهميتها في خلق رقابة فاعلة ومستمرة على منافذ وأبواب الفساد، وبالتالي ستصب

نتائجها على تحسين وجودة الأداء وكذلك المساهمة في تعزيز ورفع درجات اليمن في ميزان النزاهة والشفافية الدولية، الأمر الذي يساعد على توفير المناخ الملائم لجذب عوامل المنافسة والشراكة مع المجتمع المحلي والدولي في مختلف مجالات البناء والتنمية.

كما أن (الإنذار المبكر لمكافحة الفساد) يعتبر هدفا مشتركا على مستوى كافة قطاعات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، لتتولى عملية الإسهام المباشر في الرصد والإبلاغ عن منافذ وأوكار الفساد، بهدف تحسين الأداء والتعامل بدرجة كبيرة من الشفافية والنزاهة وحق الحصول على المعلومة على المستوى الوطني، وبما يضمن مستوى وديمومة التفاعل مع معطيات الواقع وتداعياته المختلفة من خلال التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة كأداة واحدة فاعلة لمكافحة الفساد في مختلف المجالات، وأيضا تفعيل الجانب التوعوي وخلق ثقافة وطنية عامة عن أضرار الفساد ومسبباته الاجتماعية والسياسية وغيرها، مع قياس انعكاساته على الحياة اليومية والفردية والاجتماعية والوطنية.

حيث كانت فكرة الإنذار المبكر الذي تبناها منتدى البناء والتشييد مهيئة ومعدة لتنطلق من خلال قيادات ذات طابع ثلاثي التكوين تضم كافة الأطياف والطبقات الاجتماعية ومن مختلف المحافظات، لمحاربة الفساد بطرق مبتكرة وجديدة تتماشى مع الحياة المدنية والاجتماعية والعصرية، والعمل على خلق أدوات رقابية فاعلة ومستمرة في كل المناطق والجهات وكافة التعاملات المرتبطة داخل الأجهزة الحكومية والخاصة.

(الإنذار المبكر لمكافحة الفساد) في المناقصات والمزايدات

لذلك فإن الحاجة الى إنشاء شبكة وطنية للإنذار المبكر للفساد بالتعاون مع المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة وبالشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تتجسد في أهمية الوصول الى تحقيق الآتي:

1- أن نكون شركاء في تفعيل (الإنذار المبكر لمكافحة الفساد) وتكريس مفهومه كثقافة وسلوك من خلال إقامة ندوات وورشات وبرامج تساعد في إيجاد دور فعال باسم (المقاومة الإيجابية للمجتمع) من خلال تنشيط الرؤى والأفكار في مكافحة الفساد، بمفهوم حديث ومتطور في توسيع دائرة العمل الجماعي.
2- متابعة ورقابة الأداء المؤسسي الحكومي والخاص بالعمل على ترشيد أولويات وطرق معالجة قضايا الفساد من خلال تحسين الراتب المعيشي للموظف والأمن والجيش انطلاقاً من قفل منافذ التهرب الإنتاجي والامتصاص المسيء للموازنات.
3- التشجيع على تطبيق أجندة القانون وتفعيل وحدات الرقابة المحاسبية والقانونية في كافة المصالح والمؤسسات الحكومية.
4- معالجة أسباب ومشاكل ووسائل وطرق الفساد من خلال قياس الانحرافات ودواعي الفساد.
5- تصحيح الهيكل الوظيفي من خلال المنافسة الشريفة بعيداً عن الوساطات والمحسوبية والمجاملات انطلاقا من مبدأ التخصص والخبرة.
6- الإسهام الفاعل والمستمر عبر التوعية الثقافية في الحد من منافذ الفساد سعياً لإقامة مشاريع تنموية للمساهمة في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبما يحقق العمل على أهمية رفع درجة اليمن في ميزان الشفافية الدولية.

ختاما... يحتم علينا جميعا العمل على معالجة مثل هذه المشاكل وعكس نتائجها على واقع البناء والتنمية لعل ما تضعه الدولة من استراتيجيات إستثمارية واقتصادية من منطلق الشراكة والمنافسة لن تتحقق ما لم نسهم في تلاشي

المعوقات والحرص على عدم تكرار الأخطاء حتى نؤسس بذلك خارطة طريق نموذجية يمكن للأجيال القادمة الإعتماد عليها وتطوير أبعادها المستقبلية.

كما أنه من المستحيل أن يكون التغيير للأفضل كما يطمح له الجميع ما لم نبدأ بالتفكير السليم وإثبات معنى انتماءنا لهذا الوطن وبروح الفريق الواحد بعيدا عن أرصفة السياسة الحزبية من خلال إصلاح منظومة القوانين بطرف إستراتيجية ومستحدثة عملية وفاعلة تحمل في طياتها ما يفتح للدولة منافذ إيراديه متعددة تمكن مؤسساتها من التنافس الجاد والشراكة الحقيقية على المستوى المحلي والدولي لما من شأنه النهوض بمقدراتنا الوطنية وتحقيق المصلحة العليا للوطن في مختلف الأنشطة والمجالات....

والله الموفق،

المهندس / محمد قاسم العريقي